

الدستور الأعلى

مطالب العاملين بالجامعات التي تم الموافقة عليها

في اجتماع المجلس الأعلى للجامعات يوم السبت ٢٣/٢/٢٠١٣

أولاً: المطالب المالية:

- مخاطبة وزارة المالية لتدبير زيادة مناسبة لدخل العاملين بالجامعات بمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ وذلك لتمويل الزيادات التي تم إقرارها من المجلس الأعلى للجامعات العام المالى الجارى والتى تمول من الموارد الذاتية، وتمويل إضافى مناسب يحقق رفع تدريجى لمرتبات العاملين لتحسين أوضاعهم استكمالاً لما تم من زيادات العام الماضى.
- العمل على تقليل الفجوة في الدخل بين العاملين على ذات الدرجة، وعدالة توزيع المكافآت ووضع نظم موازنة وعادلة للحافز والبدلات.

ثانياً: المطالب الإدارية والإجراءات الداخلية القابلة للتنفيذ:

توصى اللجنة بما يلى:-

- وضع آلية فاعلة ودائمة لبحث التظلمات وتسويتها بكل جامعة وذلك بشكل عاجل.
- الحرص على استطلاع رأى العاملين عند تعيين القيادات الإدارية بما لا يخالف أحكام القانون.
- تعيين أمين مساعد ثالث للجامعة تطبيقاً للمادة رقم ٣٩ من قانون ٩٤ لسنة ١٩٧٢ والفقرة المضافة بالقانون ١٤٢ لسنة ١٩٩٤، على أن يكون ذلك طبقاً لاحتياج الجامعة.
- التوصية لدى رؤساء الجامعات بترشيد تعيين المستشارين عموماً والحد من وظيفة مستشار تحت مسمى خبير وطني.
- التوصية بإنشاء مجالس للشئون الإدارية تجتمع دورياً لبحث مختلف الأمور الإدارية المتعلقة بالجامعة والجهاز الإداري، وحضور أمين الكلية اجتماعات مجلس الكلية، وأمين عام الجامعة مجلس الجامعة.
- تيسير الإجراءات التنفيذية لضم مدد الخدمة السابقة وكذلك الخدمة العسكرية تطبيقاً للقانون.
- دعم أندية العاملين وتنميتها وإنشاء أندية بالجامعات الجديدة التي لا يوجد بها أندية للعاملين حال توافر الاعتماد المالى، ومساندة وتنشيط اتحادات ونقابات العاملين.
- مراجعة لوائح صناديق التكافل (الزمالة) وصناديق رعاية العاملين والعمل على حل مشكلاتها إن وجدت في بعض الجامعات.
- النظر في حالة العاملين الحاصلين على مؤهلات أثناء الخدمة، والعمل على تسوية حالتهم أو إقرار الحافز المالى طبقاً للقانون.
- دعم مشاريع الرعاية الصحية والطبية للعاملين، والعمل على علاجهم في المستشفيات الجامعية أسوة بأعضاء هيئة التدريس لحين الاتفاق مع التأمين الصحى وصدور قرار الرعاية الصحية للعاملين.
- ضم العاملين إلى برامج مراكز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والتوسيع في دورات التنمية البشرية والتدريب بالجامعات ودورات الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، ودراسة مقترنات للتطوير الإداري المقدمة من العاملين للإستفادة منها بأقصى قدر ممكن.

٧٦  
٢/١١

- التوسيع في برامج التدريب التحويلي وإعادة تدريب وتأهيل الحرفيين والفنين بالإدارات الهندسية وغيرها طبقاً لاحتياج الجامعات.
- التقييم الشامل لجميع الصناديق والوحدات الخاصة ودعم وتطوير إدارتها وإحكام الرقابة المالية عليها والعمل على تبادل الخبرات بين الجامعات في هذا الشأن.
- الموافقة على المقترنات المختلفة لتنمية الموارد الذاتية للجامعات وسبل ترشيد الإنفاق والحماية المدنية ودعم وتطوير إدارات الأمن المدني.

### ثالثاً: بالنسبة إلى مطالب العاملين المؤقتين:

- التوصية بوضع نظام عادل يحقق تكافؤ الفرص ومعلن للتعيين بالجامعات ووقف جميع الاستثناءات مع الالتزام بالقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٢.
- تبني مطالب المؤقتين مع التنظيم والإدارة في نقل العاملين المتعاقدين على الصناديق والحسابات الخاصة بالجامعات إلى بند ٣/٢ أجور موسميين (مكافأة شاملة) على الباب الأول أجور وتعويضات العاملين بموازنات الجامعات.
- الموافقة على تطبيق نموذج العقد الموحد والذي يضمن الحقوق والواجبات للعاملين المؤقتين والعاملين على مشروعات طبقاً لنماذج التنظيم والإدارة والتنمية الإدارية.

### رابعاً: مقترنات تشريعية:

التصوصية بإعداد مقترن التعديلات التشريعية الازمة والعمل على إدراج باب للعاملين في مشروع قانون تنظيم الجامعات الجديد لتنفيذ مطالب العاملين وتبني التعديلات التشريعية مع الجهات المعنية.

### خامساً: مطالب العاملين بالمستشفيات الجامعية:

- التوصية بإنشاء باب داخل قانون تنظيم الجامعات للمستشفيات الجامعية ويشمل:
  - إنشاء المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية مع عمل لائحة نموذجية لتنظيم العمل بالمستشفيات الجامعية وأخرى تفاصيلية متضمنة اللوائح الإدارية والمالية.
  - مشاركة العاملين بالمستشفيات في مناقشة اللائحة المعدة من قبل المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية قبل عرضها على السلطة التشريعية وقبل إقرارها.
- العمل على إدراج مطالب العاملين بالمستشفيات ضمن اللائحة النموذجية الجديدة المقرر العمل بها اعتباراً من أبريل سنة ٢٠١٣.
- تمنع الكادر الفنى الصحى بمزايا كادر الصحة وتطبيق مزايا العاملين بالجامعة الكادر الإدارى بالمستشفيات بما لا يخل بالعدالة وتكافؤ الفرص.
- تفعيل البروتوكول المبرم بين المستشفيات الجامعية والهيئة العامة للتأمين الصحى مع مراجعة قوائم أسعار الخدمات والجرahات.